

الفصل العشرون

اسلوب الجرد النهائي

Méthode de l' inventaire intermittent

مبدأ الاسلوب

يستعمل اسلوب الجرد النهائي عندما لا يمكن معرفة سعر كلفة البضاعة عند بيعها . ويشاهد هذا الأمر في اغلب تجارة المفرق (commerce de détail) فلا بد اذاً ، لمعرفة كمية البضائع الباقية في المخزن في نهاية الدورة الحسابية ، من القيام باعمال (خارج نطاق المحاسبة) تقضي بعد البضائع او وزنها لاستخراج الربح غير الصافي (Bénéfice brut) من المعادلة الآتية :

الربح غير الصافي = مبيعات - (مشتريات + بضائع اول المدة - بضائع آخر المدة)
او الربح غير الصافي = مبيعات + بضائع آخر المدة - (مشتريات + بضائع اول المدة)

تحديد قيمة البضائع في نهاية الدورة : تحدد قيمة البضائع في نهاية الدورة الحسابية بحسب سعر الكلفة من حيث المبدأ لأن هذا السعر هو الذي يظهر الارباح او الخسائر الحقيقية الناتجة عن المتاجرة خلال الدورة . الا ان سعر البضائع اذا كان يوم الجرد اقل من سعر الكلفة أي أن الخسارة محققة من جراء نزول الاسعار فتسعر البضاعة بالسعر الاقل .

سعر الكلفة - يقصد بسعر الكلفة الذي يجب أن تسعر البضائع بموجبه ، سعر الكلفة الحقيقي الذي دفعته المؤسسة فعلاً لاقتناء هذه البضائع ، وليس

سعر الكلفة الذي تتضمنه هذه البضائع فيما لو تم شراؤها بتاريخ الجرد .
وكذلك ، اذا كان سعر الكلفة هو ، في الواقع ، اقل أو أكثر من القيمة
الحقيقية لهذه البضائع بتاريخ الشراء ، فيجب بالرغم من ذلك أخذ سعر الكلفة
الذي دفع فعلاً بعين الاعتبار .

وهناك بعض المؤسسات تتبع محاسبة خاصة لمعرفة سعر الكلفة . وفي حالة
عدم وجودها فلا بد من القيام بعمليات وتقديرات احصائية لتحديد هذا السعر .
ويمكن معرفة سعر الكلفة هذا من محاسبة المؤسسات التي تتبع أسلوب
الجرد الدائم أو المؤسسات التي تمكن المحاسبة فيها من التمييز بين المواد الاولية
أو البضائع في المخزن ومعرفة سعر الكلفة العائد لكل منها . وفي هذه الحالة
يمكن تطبيق احدي القاعدتين الآتيتين :

آ - قاعدة مادخل اولاً وخروج اولاً (premier entrée premier sortie)

وتقضي هذه القاعدة بانخفاض المخزون من البضائع تدريجياً بحسب القدم .

مثال : لنفرض ان التاجر اشترى البضائع كما هو مبين ادناه :

تاريخ الشراء	عدد	سعر الكلفة (ليرات)
١/١٥	٦٠٠	١٠
١/١٨	١٠٠٠	٩

وفي ١/٢٠ باع (٨٠٠) وحدة من البضائع . فيكون سعرها وفقاً لهذه

$$\text{القاعدة : } ٦٠٠٠ = ١٠ \times ٦٠٠$$

$$١٨٠٠ = ٩ \times ٢٠٠$$

ويبقى في المخزن (٨٠٠) وحدة بسعر الكلفة (٩)

ومن محاسن هذه الطريقة ان سعر الكلفة الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند

الجرد هو السعر الذي يعود الى البضائع التي دخلت الى المخزن في نهاية الدورة

الحسابية وهو غالباً يقارب سعر الكلفة الحقيقي يوم الجرد . وهو امر له أهمية

خاصة في حالة هبوط الاسعار تدريجياً فتكون البضائع المرتفعة السعر قد خرجت أولاً .

ب- قاعدة ما دخل اولاً خرج في النهاية (premier entrée dernier sortie) وهذه القاعدة هي عكس السابقة ، وتقضي بانخفاض المخزون تدريجياً ابتداء من البضائع التي دخلت اخيراً .

مثال : لنفرض ان التاجر اشترى البضائع وفقاً لما يلي :

تاريخ الشراء	عدد	سعر الكلفة (ليرات)
١/١٥	١٠٠٠	١٠
١/١٨	٦٠٠	٩

وفي ١/٢٠ باع التاجر (٨٠٠) وحدة فيكون سعرها :

$$٥٤٠٠٠ = ٩ \times ٦٠٠$$

$$٢٠٠٠ = ١٠ \times ٢٠٠$$

ويبقى في المخزن (٨٠٠) وحدة من البضائع بسعر الكلفة (١٠)

من محاسن هذه الطريقة انه في حالة ارتفاع الاسعار تدريجياً، تكون البضائع الباقية في المخزن بسعر منخفض الامر الذي يؤدي الى تكوين احتياطي في قيمة البضائع .

ولكن لتطبيق هاتين القاعدتين لا بد من التمييز بين كميات البضائع عند الشراء والبيع . وعندما يتعذر ذلك فلا بد من الاكتفاء بنتائج تقديرية وذلك بالرجوع الى السعر الوسطي للمشتريات خلال مدة معينة ، وتراعى في تقدير هذه المدة سرعة تجدد المخزون من البضائع .

فاذا فرضنا ان البضائع تتجدد في المخزن كل شهرين مثلاً ، وقد اشترت المؤسسة في شهر تشرين الثاني (١٠٠٠) كيلو من البضائع بسعر الكيلو (٢٠)

ليرة سورية . ثم اشترت في شهر كانون الاول (١٥٠٠) كيلو من نفس البضاعة بسعر الكيلو (٢٤) ليرة سورية . واذا فرضنا أن البضائع الباقية في المخزن في نهاية الدورة الحسابية بعد وزنها تبلغ (١٠٠٠٠٠) كيلو ، فالسعر الوسطي الذي يجب أن تسعر بموجبه البضائع الباقية يبلغ :

$$٢٢٤٠ \text{ ليرة سورية} = \frac{٢٤ \times ١٥٠٠ + ٢٠ \times ١٠٠٠}{١٥٠٠ + ١٠٠٠}$$

وتبلغ قيمة البضائع الباقية في المخزن :

$$٢٢٤٠٠٠٠ = ٢٢٤٠ \times ١٠٠٠٠ \text{ ليرة سورية} .$$

ويلاحظ ان هذه الطريقة تعتبر حلاً وسطاً بين القاعدتين السابقتين وتؤدي الى توزيع تقلبات الاسعار بين جميع البضائع ولكنها تؤدي الى عمليات حسابية معقدة عندما تكون حركة البضائع كثيرة وخاصة دخول البضائع الى المخزن .

سعر البضائع يوم الجرد

ان سعر البضائع يوم الجرد الذي يمكن أن تسعر البضائع بموجبه اذا كان اقل من سعر الكلفة هو السعر الذي تباع بموجبه هذه البضائع في السوق بتاريخ الجرد . ويمكن معرفة هذا السعر بنشرات الاسعار الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني او غرفة التجارة .

اما البضائع التي ليس لها سوق رسمي والتي ليس لها سعر معروف من الجميع فلا يمكن ، من حيث المبدأ ، تسعيرها بأقل من سعر الكلفة ، الا اذا اصابها عطب او تلف او لم يعد لها رغب في الاسواق ، اي اصابها تدني في قيمتها بشكل محقق . ففي هذه الاحوال تسعر هذه البضائع وفقاً للسعر التقريبي الذي يمكن بيعها بموجبه .

الربح غير الصافي والربح التجاري (bénéfice brut et bénéfice commercial) : ان الربح غير الصافي هو الربح الناتج عن بيع البضائع أي :

مبيعات - مردودات المبيعات - الحسم الممنوح على المبيعات - سعر كلفة البضائع المباعة

مع العلم ان سعر كلفة البضائع المباعة يساوي :

مشتريات + نفقات الشراء + بضائع أول المدة - بضائع آخر المدة

و اذا طرحنا نفقات البيع من الربح غير الصافي نحصل على الربح التجاري :

الربح التجاري = الربح غير الصافي - نفقات البيع

مثال : لنفرض أننا نملك المعلومات الآتية :

٧٠٠٠	بضائع أول المدة
٢٤٠٠٠	مشتريات الدورة الحسابية
٣١٥٠٠	مبيعات الدورة الحسابية
٣١٢٠	مردودات المشتريات
٢١٥٠	مردودات المبيعات
١٠٨٠	نفقات الشراء
١٧٤٠	نفقات البيع
٩٤٠٠	بضائع آخر المدة

		لاستخراج الربح التجاري نسجل القيود الآتية :	
	٢١٥٠		مبيعات
٢١٥٠		مردودات المبيعات	
	٣١٢٠		مردودات المشتريات
٣١٢٠		مشتريات البضائع	
	٣٠٧٠٠		المتاجرة غير الصافي
٢٠٨٨٠		مشتريات البضائع	
١٠٨٠		مصاريف الشراء	
١٧٤٠		مصاريف البيع	
٧٠٠٠		بضائع اول المدة	
	٢٩٣٥٠		مبيعات
	٩٤٠٠		بضائع آخر المدة
٢٩٣٥٠		المتاجرة غير الصافي	
	٨٠٥٠		المتاجرة غير الصافي
٨٠٥٠		نتيجة المتاجرة	

الملاحظة الاولى : ان حساب المتاجرة غير الصافي وحساب نتيجة المتاجرة هما من الحسابات الفرعية لحساب المتاجرة العامة وان الربح التجاري البالغ (٨٠٥٠) قد حول من حساب المتاجرة غير الصافي الى حساب نتيجة المتاجرة حيث تضاف الى هذا الاخير بقية المصاريف والارادات (مثل المصاريف المالية ومصاريف الاستهلاك والارادات المالية الخ...) وذلك لاستخراج الربح الناتج عن المتاجرة باكملها (Résultat d'exploitation) .

الملاحظة الثانية : ان نسبة الربح غير الصافي (taux de marque) هي النسبة المثوبة لزيادة سعر الكلفة . ويمكن ايجاد علاقة رياضية بين نسبة الربح غير الصافي وسعر الكلفة وسعر المبيع . فاذا رمزنا الى :

م سعر المبيع بحرف
ك سعر الكلفة بحرف

نسبة الربح غير الصاف محسوبة على سعر المبيع $\frac{ب}{د}$

ونسبة الربح غير الصافي محسوبة على سعر الكلفة س

فيمكن أن نسجل المعادلة الآتية :

$$م \times \frac{ب}{د} = ك \times س$$

أو :

$$ك = م - م \times \frac{ب}{د}$$

ومن ذلك نحصل :

$$م \times \frac{ب}{د} = م (١ - \frac{ب}{د}) س$$

أو :

$$\frac{ب}{د} = \frac{ب - د}{د} \times س$$

ونحصل :

$$س = \frac{ب}{د} \times \frac{د}{د - ب} = \frac{ب}{د - ب}$$

وبعبارة اخرى عندما تبيع $\frac{٢٠}{١٠٠}$ من سعر المبيع ، تبيع $\frac{٢٠}{٢٠ - ١٠٠}$

$\frac{٢٠}{٨٠}$ من سعر الكلفة .

وبصورة معاكسة اذا فرضنا ان نسبة الربح بالنسبة الى سعر الكلفة هي

$\frac{ب}{د}$ ، فيكون لدينا :

$$ك \times \frac{ب}{د} = م \times س$$

$$\text{ولكن : } م = ك + ك \times \frac{ب}{د}$$

ومن هذا نحصل :

$$ك \times \frac{ب}{د} = \frac{ب}{د} \times ك (١ + \frac{ب}{د}) س$$

ومن هذا :

$$\frac{ب}{د} = \frac{ب + د}{د} س$$

$$س = \frac{ب}{د + ب} \times \frac{ب}{د} = \frac{ب}{د + ب + د}$$

وبعبارة اخرى عندما نربح $\frac{٢٠}{٨٠}$ من سعر الكلفة نربح $\frac{٢٠}{٢٠ + ٨٠}$ او

$\frac{٢٠}{١٠٠}$ من سعر المبيع .

علاقة اخرى : اذا رمزنا بجرف س الى الربح بالمائة محسوباً على سعر المبيع ، وجرف ع الى الربح بالمائة محسوباً على سعر الكلفة فنحصل على مايلي :

$$ع = \frac{س}{١٠٠} (ع + ١٠٠)$$

او

$$ع \times ١٠٠ = س (ع + ١٠٠)$$

$$\frac{ع \times ١٠٠}{ع + ١٠٠} = س$$

$$ع ١٠٠ = س + س ١٠٠$$

$$ع ١٠٠ = (س - ع) ١٠٠$$

$$\frac{ع}{١٠٠} = س - ع$$

واذا قسمنا العلاقة الاخيرة بمبلغ (س ع) نحصل

$$\boxed{\frac{١}{١٠٠} = \frac{١}{ع} - \frac{١}{س}}$$

وبعبارة اخرى: ان الفرق بين الربح بالمائة محسوباً على سعر المبيع والربح

بالمائة محسوباً على سعر الكلفة وكل منهما مقسوماً على (١٠٠) يعادل $\frac{١}{١٠٠}$

مثال تطبيقي: لنفرض ان س = ٢٠ و ع = ٢٥ فنحصل:

$$\frac{١}{١٠٠} = \frac{٥}{١٠٠} = \frac{١}{٢٥} - \frac{١}{٢٠}$$

ب - حصلنا سابقاً على العلاقة الآتية:

$$\frac{٢ع - (ع + ١٠٠) ع}{ع + ١٠٠} = \frac{٢ع - ٢ع + ع ١٠٠}{ع + ١٠٠} = \frac{ع ١٠٠}{ع + ١٠٠} = س$$

$$\boxed{\frac{٢ع}{ع + ١٠٠} - ع = س}$$

مثال تطبیقی : اذا كان لدينا ع = ۲۵ فنحصل :

$$س = \frac{۶۲۵}{۱۲۵} - ۲۵ = ۲۰$$

$$ج - و اذا وضعنا (۱۰۰ - س) ع = \frac{ع}{۱۰۰} س$$

نحصل :

$$(۱۰۰ - س) ع = ۱۰۰ س$$

$$و ع = \frac{۱۰۰ س}{س - ۱۰۰} = \frac{۱۰۰ س + س - ۲ س}{س - ۱۰۰}$$

$$او ع = \frac{س (۱۰۰ - س) + ۲ س}{س - ۱۰۰}$$

$$او \boxed{ع = س + \frac{۲ س}{س - ۱۰۰}}$$

مثال تطبیقی : اذا فرضنا ان ع = ۲۵ و س = ۲۰ فنحصل :

$$۲۵ = \frac{۴۰۰}{۲۰ - ۱۰۰} + ۲۰ = ۲۵$$

الفصل السابع لغنثون

اسلوب الجرد الدائم

Méthode de l'inventaire permanent

يقسم الجرد الدائم الى قسمين :

- آ - الجرد الدائم وفقاً لسعر الشراء .
- ب - الجرد الدائم وفقاً لسعر المبيع .

آ - الجرد الدائم وفقاً لسعر الشراء :

مبدأ الاسلوب :

يقضي هذا الاسلوب، عند اجراء كل عملية بيع ، معرفة سعر كلفة البضائع المباعة . وبموجب هذا الاسلوب يجب تنظيم حسابات المخزون (stocks) بحيث يستطيع التاجر ، خلال الدورة الحسابية ، معرفة كمية البضائع أو المواد الاولية المخزونة من حيث كميتها وقيمتها . وحيث ان هذا الاسلوب يستعمل في المحاسبة التحليلية للاستثمار (Comptabilité analytique d'exploitation) الا أنه من الممكن اعطاء فكرة موجزة عنه من خلال المحاسبة التجارية العادية (Comptabilité ordinaire ou de gestion) .

الحسابات المستعملة و كيفية تسجيل العمليات فيها :

تستعمل في هذا الاسلوب ثلاثة حسابات ألا وهي :

١ - بضائع في المخزن Marchandises en magasin

٢ - البضائع المباعة Marchandises vendues

٣ - المبيعات Ventes

حساب البضائع في المخزن :

يسجل في الطرف المدين من هذا الحساب :

١ - قيمة البضائع الموجودة اي المدورة من العام السابق بحسب سعر الكلفة .

٢ - قيمة البضائع المشتراة بحسب سعر الكلفة .

٣ - مردودات المبيعات بحسب سعر الكلفة .

ويسجل في الطرف الدائن :

١ - قيمة البضائع المباعة (بحسب سعر الكلفة)

٢ - قيمة مردودات المشتريات من الموردين .

ويُظهر رصيد هذا الحساب المدين قيمة البضائع الموجودة في المخزن بحسب سعر الكلفة .

حساب البضائع المباعة . يسجل في الطرف المدين من هذا الحساب قيمة البضائع الخارجة من المخزن بحسب سعر الكلفة وفي الطرف الدائن مردودات المبيعات بحسب سعر الكلفة . ويظهر رصيد هذا الحساب المدين قيمة البضائع المباعة الى الزبائن بحسب سعر الكلفة .

حساب المبيعات : يسجل في الطرف الدائن من هذا الحساب قيمة المبيعات وفي الطرف المدين مردودات المبيعات من الزبائن بحسب سعر المبيع والحسم الممنوح على المبيعات . ويظهر رصيد هذا الحساب رقم الاعمال .

مثال تطبيقي : لنفرض أن في اول الدورة الحسابية أي في ١/١/١٩٥٥ يوجد في المخزن ١٠٠ كيلو بضاعة بسعر الكيلو ٨٠ ليرة سورية ثم قام التاجر بالاعمال الآتية :

- ١/٢ - بيع (٤٠) كيلو سعر الكلفة (٨٠) بمبلغ «٨٦» .
- ١/٣ - شراء (٧٠) كيلو سعر الكلفة (٨٢) .
- ١/٤ - بيع (٣٠) كيلو (يجب حساب سعر الكلفة) بمبلغ «٩٠» .
- ١/٥ - اعاد الزبائن على مبيع (١/٢) (٥) كيلو .
- ١/٦ - اعاد التاجر الى المورد على مشتريات (١/٣) (٦) كيلو .
- ١/٧ - منح التاجر الى أحد الزبائن على مبيعات (١/٤) حسماً قدره ٢٪ على (٤) كيلو من البضائع .
- ١/٨ - شراء (٣٥) كيلو سعر الكلفة (٨٤) .
- ١/١٠ - بيع (١٤) كيلو (يجب حساب سعر الكلفة) بمبلغ «٩٠» .

المطلوب :

تسجيل هذه العمليات وفقاً لطريقة الجرد الدائم على سعر الشراء .
ان بطاقة حساب البضاعة التي تمثل الحركة من حيث الكمية والقيمة يمكن
أن تتخذ الشكل الآتي :

بضاعة

الخروج		الخزونات			الدخول			تاريخ	
القيمة	سعر الوحدة	كمية	القيمة	سعر الوحدة	كمية	القيمة	سعر الوحدة	كمية	شرح
٣٣٠٠	٨٠	٤٠	٨٠٠٠	٨٠	١٠٠				مخزون
			٢٨٠٠	٨٠	٦٠				مبيع
			١٠٥٤٠	٨١٠٠٧	١٣٠٥٧٤٠	٨٢		٧٠	شراء
٢٤٣٢١٠	٨١٠٠٧	٣٠	٨١٠٧٩٠	٨١٠٠٧	١٠٠				مبيع
			٨٥٠٧٩٠	٨١٠٠٣	١٠٥٤٠٠	٨٠		٥	اعادة
٤٩٢	٨٢	٦	٨٠١٥٩٠	٨٠٦١٧	٩٩				اعادة
			١٠٩٥٥٩٠	٨١٦٧٥	١٣٤٢٩٤٠	٨٤		٣٥	شراء
١١٤٤١٥٠	٨١٦٧٥	١٤	٩٨١١٤٠	٨١٦٧٥	١٢٠				بيع

وتمكن بطاقة البضاعة هذه من تحديد كمية البضائع الباقية في المخزن وسعرها من ١٩٥٥/١/١٠ اي (١٢٠) كيلو بسم (٨١,٧٥) والقيمة الاجمالية (٩٨١١,٤٠) .

وبعد ذلك يمكن تسجيل العمليات الواردة في المثال المتقدم الذكر كما يلي :

٣٤٤٠	٣٤٤٠	١/٢	زبائن
	٣٤٤٠		مبيعات فانورتنا... بيع ٤٠ كيلو بسعر ٨٦
	٣٢٠٠	١/٢	البضائع المباعة
	٣٢٠٠		البضائع في المخزن خروج ٤٠ كيلو بسعر الكلفة ٨٠
	٥٧٤٠	١/٣	بضائع في المخزن
	٥٧٤٠		المورد شراء ٧٠ كيلو بسعر ٨٢
	٢٧٠٠	١/٤	زبائن
	٢٧٠٠		المبيعات بيع ٣٠ كيلو بسعر ٩٠
	٢٤٣٢٠١٠	١/٤	البضائع المباعة
	٢٤٣٢٠١٠		البضائع في المخزن خروج ٣٠ كيلو بسعر ٨١,٠٧
	٤٠٠	١/٥	البضائع في المخزن
	٤٠٠		البضائع المباعة اعادة بضائع الى المخزن ٥ كيلو سعر ٨٠
	٤٣٠	١/٥	مبيعات
	٤٣٠		الزبائن اعادة بضائع ٥ كيلو مباعه بسعر ٨٦

٤٩٢	٤٩٢	١/٦	موود
			بضائع في المخزن
			اعادة بضائع ٦ كيلو بسعر ٨٢
٧٥٢٠	٧٥٢٠	١/٧	مبيعات
			الزبائن
			حسم ٣٪ على ٤ كيلو مباعه بسعر ٩٠
٢٩٤٠	٢٩٤٠	١/٨	بضائع في المخزن
			الموود
			شراء ٣٥ كيلو بسعر ٨٤
١٢٦٠	١٢٦٠	١/١٠	زبائن
			مبيعات
			بيع ١٤ كيلو بسعر ٩٠
١١٤٤٥٥٠	١١٤٤٥٥٠	١/١٠	بضائع مباعه
			بضائع في المخزن
			خروج ١٤ كيلو بسعر ٨١,٧٥

وبعد ترحيل هذه العمليات الى حساباتها في دفتر الاستاذ يصبح لدينا :

بضائع في المخزن

٣٢٠٠	١/٢ مبيع	٨٠٠٠	١/١ مدور
٢٤٣٢٥١٠	١/٤ مبيع	٥٧٤٠	١/٣ شراء
٤٩٢	١/٦ مردود	٤٠٠	١/٥ مردود
١١٤٤,٥٠	١/١٠ مبيع	٢٩٤٠	١/٨ شراء
٧٢٦٨,٦٠		١٧٠٨٠	

رصيد مدین ٩٨١١,٤٠ وهو قيمة الموجود في ١/١٠ بسعر الكلفة (راجع بطاقة البضاعة)

حساب البضائع المباعة

٤٠٠	مردود / ١/٥	٣٢٠٠	مبيع / ١/٢
		٢٤٣٢٠١٠	مبيع / ١/٤
		١١٤٤٠٥٠	مبيع / ١/١٠
٤٠٠		٦٧٧٦,٦٠	

رصيد مدین ٦٣٧٦,٦٠ (وهو يمثل سعر كلفة البضاعة المباعة)

حساب المبيعات

٣٤٤٠	مبيع / / ٢	٤٣٠	مردود / ١/٥
٢٧٠٠	مبيع / ١/٤	٧,٢٠	حسم / ١/٧
١٢٦٠	مبيع / ١/١٠		
٧٤٠٠		٤٣٧,٢٠	

رصيد دائن ٦٩٦٢,٨٠ (وهو يمثل رقم الاعمال)

ولاستخراج الربح نسجل :

٦٣٧٦,٦٠	المتاجرة غير الصافي
٦٣٧٦,٦٠	البضائع المباعة
	سعر كلفة البضائع المباعة
	مبيعات
٦٩٦٢,٨٠	المتاجرة غير الصافي
٦٩٦٢,٨٠	رقم الاعمال

وان رصيد حساب المتاجرة غير الصافي يعطينا الربح البالغ ٥٨٦,٢٠ وهو
يجول الى حساب نتيجة المتاجرة لتسجيل بقية المصاريف والارادات .

ب - الجرد الدائم وفقاً لسعر المبيع

رأينا أعلاه أسلوب الجرد الدائم وفقاً لسعر الكلفة . ومن التأمل فيه نرى أنه يتضمن المحاذير الآتية :

١ - يجب حساب سعر الكلفة الواسطي عند دخول بضائع جديدة بسعر أقل أو أكثر من سعر البضائع التي دخلت سابقاً . ان هذه العمليات الحسابية طويلة وينقصها الدقة لانه لا بد من جبر الارقام .

٢ - ان أسلوب الجرد الدائم وفقاً لسعر الكلفة يستوجب احاطة مستخدمي المؤسسة في كل عملية بيع بثمن كلفة البضاعة المباعة في حين ان الافضل أن يظل هذا الثمن مجهولاً بالنسبة الى المستخدمين القائمين بأعمال البيع .

وحيث ان اغلب المؤسسات تضع سعر المبيع على البضاعة نفسها المعروضة أمام الزبائن ، لذلك فانها تفضل استعمال الجرد الدائم وفقاً لسعر المبيع وبصورة خاصة المؤسسات ذات الفروع والاقسام المتعددة ، لان هذه المؤسسات تراقب حركة البضائع والمواد الاولية المرسله الى فروعها المختلفة . فهي تطلب من فروعها المختلفة أن ترسل في نهاية الدورة الحسابية :

١ - جدول مفصل بمبيعات الدورة .

٢ - جدول بالنفقات المصروفة نقداً خلال الدورة .

٣ - جدول البضائع الباقية بحسب سعر المبيع .

وعلى هذا يبقى سعر الكلفة والربح مجهولاً لدى القائمين بالعمل في الفروع المختلفة .

مبدأ أسلوب الجرد وفقاً لسعر المبيع

تدخل البضائع الى المخزن بحسب سعر المبيع والفرق بين سعر الكلفة وسعر المبيع يسجل في حساب موقت يدعى الربح المقدّر (Bénéfice à réaliser).

وعند بيع البضائع بصورة فعلية وتحقق الربح بجول من الحساب الموقت المذكور الى احدى حسابات النتائج .

المثال الاول :

(ا) لنفرض ان التاجر اشترى (١٠٠) كيلو من بضاعة ما بسعر الكيلو (٨٠) ليرة سورية وانه يقدر يبيع الكيلو بسعر (١٠٠) ليرة . فيسجل :

		بضائع في المخزن	
	١٠٠,٠٠٠	المورد	
٨٠٠٠		الربح المقدر	
٢٠٠٠			

(ب) اذا باع فيما بعد (٥٠) كيلو بسعر (١٠٠) ليرة مع حسم على الفاتورة قدره (٢٠٠) ليرة ، فيسجل :

		زبائن	
	٤٨٠٠	مبيعات	
٤٨٠٠		بيع ٥٠ كيلو بسعر (١٠٠) مع حسم قدره (٢٠٠)	
	٢٠٠	الحسم الممنوح	
٢٠٠		البضائع في المخزن	
		الحسم الممنوح	
	٤٨٠٠	مبيعات	
٤٨٠٠		البضائع في المخزن	
	١٠٠٠	الربح المقدر	
١٠٠٠		التجارة	
	٢٠٠	التجارة	
٢٠٠		الحسم الممنوح	

وبعد تسجيل هذه القيود يصبح حساب البضائع في المخزن كما يلي :

بضائع في المخزن

٢٠٠	١٠٠٠٠٠
٤٨٠٠	
٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠

رصيد مدين ٥٠٠٠٠ = ٥٠ كيلو باقى بسعر المبيع ١٠٠ ليرة

وفي نهاية الدورة الحسابة ، عند القيام باعمال الجرد ، يلقى الربح المقدر على البضائع غير المباعة بالقيد الآتي :

١٠٠٠	١٠٠٠	الربح المقدر
		بضائع في المخزن
		الغاء الربح

فيسدد بذلك حساب الربح المقدر :

الربح المقدر

٢٠٠٠	١٠٠٠
	١٠٠٠
٠٢٠٠٠	٢٠٠٠

كما أن حساب البضائع في المخزن يدل بعد هذا القيد الاخير الى سعر كلفة البضائع الباقية هذا السعر الذي يجب أن يظهر في الميزانية النهائية .

اما حساب المتاجرة فانه يظهر الربح غير الصافي الناجم عن عملية البيع

$$٨٠٠ = ٢٠٠ - ١٠٠٠$$

أي ربح مبيع (٥٠) كيلو : ٥٠(١٠٠-٨٠) - (٢٠٠) حسم .

وفي اول الدورة الحسابة المقبلة يسجل القيد الآتي :

١٠٠٠	١٠٠٠	بضائع في المخزن
		الربح المقدر

وذلك لتصبح البضائع المدورة بحسب سعر المبيع في أول الدورة الحسابة التالية .

المثال الثاني :

يمكن خلال الدورة الحسابية تخفيض الربح . ويمكن ايضاح ذلك وطريقة التسجيل من المثال الآتي :

(آ) شراء (١٠٠) كيلو من البضاعة بسعر الكلفة (٨٠) ليرة وسعر المبيع المقدر (١٠٠) ليرة . فيسجل مايلي :

	١٠٠٠٠	مورد	بضائع في المخزن
٨٠٠٠		الربح المقدر	
٢٠٠٠			

(ب) بيع (٥٠) كيلو بسعر (١٠٠) فيسجل

	٥٠٠٠	مبيعات	زبائن
٥٠٠٠			مبيعات
٥٠٠٠		بضائع في المخزن	
١٠٠٠		المتاجرة	الربح المقدر

(ج) منح حسم الى الزبائن قدره (٢٠٠) ليرة . فيسجل

	٢٠٠	الزبائن	الحسم المنوح
٢٠٠			المتاجرة
٢٠٠		الحسم المنوح	

(د) فقدان (٥) كيلو من البضائع . فيسجل :

	٤٠٠		الحسارة الطارئة
	١٠٠		الربح المقدر
٥٠٠		بضائع في المخزن	

هـ - جرى تنزيل مبلغ عشر ليرات من سعر (٢٠) كيلو بالنظر لعطب فيها . فيسجل :

			الربح المقدر
	٢٠٠	البضائع في المخزن	
٢٠٠			

و - بيع (١٠) كيلو من البضائع المنزل سعرها بمبلغ (٩٠) ليرة لكل كيلو . فيسجل :

			زبائن
	٩٠٠	مبيعات	
٩٠٠			
	٩٠	بضائع في المخزن	مبيعات
٩٠٠			
	١٠٠	المتاجرة	الربح المقدر
١٠٠			

وبعد تسجيل هذه العمليات يمكن تصوير حساب البضائع في المخزن كما يلي :

بضائع في المخزن

٥٠٠٠	١٠,٠٠٠
٥٠٠	
٢٠٠	
٩٠٠	
<u>٦٦٠٠</u>	<u>١٠,٠٠٠</u>

اي رصيد مدين يبلغ ٣٤٠٠ وهو يمثل
 ٢٥ كيلو بسعر ١٠٠
 ٩٠٠
 ٣٤٠٠

وعندما نسجل القيد الآتي في نهاية الدورة الحسابية :

الربح المقدر	٦٠٠	البضائع في المخزن	٦٠٠
--------------	-----	-------------------	-----

يصبح رصيد حساب البضائع في المخزن $٦٠٠ - ٣٤٠٠ = ٢٨٠٠$ وهو سعر كلفة (٣٥) كيلو بسعر (٨٠) ، وتظهر كلفة البضائع هذه في الميزانية . وبأن واحد فان حساب الربح المقدر يكون قد سدد .

ان الربح بعد هذه العمليات يستخرج من حساب المتاجرة بعد تحويل الحسارة الطارئة :

المتاجرة	٤٠٠	الحسارة الطارئة	٤٤٠
----------	-----	-----------------	-----

ويمكن بعد هذا القيد الاخير تصوير حساب المتاجرة كما يلي :

المتاجرة

١٠٠٠	٢٠٠
١٠٠	٤٠٠
١١٠٠	٦٠٠

رصيد ٥٠٠ وهو يمثل :

١٠٠٠	بيع (٥٠) كيلو بربح (٢٠) ليرة
١٠٠	بيع (١٠) كيلو بربح (١٠) ليرات
١١٠٠	

فقدان (٥) كيلو من البضائع : $٥ \times ٨٠ = ٤٠٠$

٦٠٠	٢٠٠	منح حسم الى الزبائن قدره
٥٠٠	ربح	

وفي اول الدورة الحسابية الآتية يسجل القيد الآتي :

٦٠٠	٦٠٠	بضائع في المخزن
		الربح المقدر

وذلك لتصبح البضائع الباقية في المخزن بسعر المبيع .

المثال الثالث :

يمكن خلال الدورة تنزيل السعر بأقل من سعر الكلفة . وسنوضح ذلك من المثال الآتي :

(آ) شراء (١٠٠) كيلو بسعر الكلفة (٨٠) مع العلم ان سعر المبيع (١٠٠)
فيسجل :

٨٠٠٠	١٠٠٠٠	موردون	بضائع في المخزن
٢٠٠٠		الربح المقدر	

(ب) بيع (٥٠) كيلو بسعر (١٠٠) مع حسم قدره (٢٠٠) فيسجل :

			زبائن
٥٠٠٠	٥٠٠٠	مبيعات	
	٢٠٠		الحسم الممنوح
٢٠٠		زبائن	
	٥٠٠٠		مبيعات
٥٠٠٠		البضائع في المخزن	
	١٠٠٠		الربح المقدر
١٠٠٠		المتاجرة	
	٢٠٠		المتاجرة
٢٠٠		الحسم الممنوح	

ج) فقدان (٥) كيلو . فيسجل :

	٤٠٠		الحسارة الطارئة
	١٠٠		الربح المقدر
٥٠٠		البضائع في المخزن	
	٤٠٠		المتاجرة
٤٠٠		الحسارة الطارئة	

د - تنزيل سعر (١٠) كيلو الى (٧٥) ليرة سورية . ان التنازل هو اكثر من سعر الكلفة البالغ (٨٠) ، فهذه البضائع تباع اذاً بخسارة . فيسجل :

	٢٠٠		الربح المقدر
	٥٠		الحسارة الطارئة
٢٥٠		بضائع في المخزن	
	٥٠		المتاجرة
٥٠		الحسارة الطارئة	

هـ) بيع (٥) كيلو بسعر (٧٥) ليرة . فيسجل :

	٣٧٥		زبائن
٣٧٥		مبيعات	
	٣٧٥		مبيعات
٣٧٥		بضائع في المخزن	

وبعد تسجيل هذه القيود يصبح حساب البضائع في المخزن كمايلي :

بضائع في المخزن

٥٠٠٠	١٠٠٠٠
٥٠٠	
٢٥٠	
٣٧٥	
<hr/>	<hr/>
٦١٢٥	١٠٠٠٠

٣٥ كيلو بسعر ١٠٠ | رصيد مدين: ٣٨٧٥ وهو يمثل
٥ كيلو بسعر ٧٥ |

وفي نهاية الدورة الحسابية يلقى الربح العائد لكمية (٣٥) كيلو بالقيد الآتي:

	٧٠٠		الربح المقدر
٧٠٠		البضائع في المخزن	

فيصبح رصيد حساب البضائع يمثل سعر الكلفة الذي سوف يظهر في الميزانية كما ان حساب الربح المقدر يكون قد سدد .
ومن جهة ثانية يستخرج الربح من حساب المتاجرة الذي يمكن تصويره كما يلي :

المتاجرة	
١٠٠٠	٢٠٠
	٤٠٠
	٥٠
١٠٠٠	٦٥٠

رصيد ٣٥٠ وهو يمثل :

١٠٠٠	مبيع (٥٠) كيلو يربح (٢٠) ليرة
٤٥٠	خسارة طارئة عن فقدان والتنزيل
٢٠٠	الحسم الممنوح
٦٥٠	
٣٥٠	

وفي اول الدورة الحسابية التالية يسجل :

	٧٠٠	الربح المقدر	بضائع في المخزن
٧٠٠			

المثال الرابع :

يمكن زيادة سعر البضائع خلال الدورة الحسابية وفقاً لمايلي :

شراء (١٠٠) كيلو بسعر الكلفة (٨٠) ليرة وسعر المبيع في الاصل (١٠٠) ليرة . ثم زاد التاجر بعد ذلك سعر (٢٠) كيلو الى (١٢٠) ليرة . ثم باع التاجر (١٠) كيلو من الكمية التي زاد سعرها الى (١٢٠) و باع (٥٠) كيلو من الكمية التي سعر مبيعها (١٠٠) ليرة . فيسجل :

(آ) عند الشراء :

			بضائع في المخزن
	١٠٠٠٠	موردون	
٨٠٠٠		الربح المقدر	
٢٠٠٠			

(ب) عند بيع (٥٠) كيلو بسعر (١٠٠) ليرة . يسجل :

			زبائن
	٥٠٠٠	مبيعات	
٥٠٠٠		بضائع في المخزن	مبيعات
٥٠٠٠			الربح المقدر
١٠٠٠	١٠٠٠	المتاجرة	

(ج) عند زيادة سعر البضائع :

			بضائع في المخزن
	٤٠٠	الربح المقدر	
٤٠٠			

عند بيع (١٠) كيلو بسعر (١٢٠) ليرة . يسجل :

	١٢٠٠		زبائن
١٢٠٠		مبيعات	
	١٢٠٠		مبيعات
١٢٠٠		بضائع في المخزن	
٤٠٠	٤٠٠	المتاجرة	الربح المقدر

وبعد تسجيل هذه القيود يصبح حساب البضائع في المخزن كمايلي :

بضائع في المخزن

٥٠٠٠	١٠٠٠٠
١٢٠٠	٤٠٠
٦٢٠٠	١٠٤٠٠

رصيد مدین ٤٢٠٠ وهو يمثل :

٣٠٠٠	٣٠ كيلو بسعر ١٠٠
١٢٠٠	١٠ كيلو بسعر ١٢٠
٤٢٠٠	

ثم يلغى الربح في نهاية الدورة بالقيود الآتي :

	١٠٠٠		الربح المقدر
١٠٠٠		البضائع في المخزن	

فتعود البضائع الى قيمتها بحسب سعر الكلفة ويسدد حساب الربح المقدر
أما الربح فيستخرج من حساب المتاجرة الذي يمكن تصويره كمايلي :

المتاجرة

١٠٠٠	
٤٠٠	
<hr/>	
١٤٠٠	

رصيد دائن بمبلغ ١٤٠٠ وهو يمثل :

١٠٠٠	مبيع (٥٠) كيلو يربح (٢٠) ايرة
٤٠٠	مبيع (١٠) كيلو يربح (٤٠) ليرة
<hr/>	
١٤٠٠	

وفي أول الدورة الحسابة يسجل القيد الآتي :

	١٠٠٠	البضائع في المخزن
١٠٠٠		الربح المقدر

وبذلك يصبح رصيد حساب البضائع مديناً بمبلغ :

$$٤٢٠٠ = ١٠٠٠ + ٣٢٠٠$$

وهذا المبلغ يمثل : (٣٠) كيلو بسعر ١٠٠ = ٣٠٠٠

(١٠) كيلو بسعر ١٢٠ = ١٢٠٠

٤٢٠٠

القسم السادس

المجرد والميزانية

Inventaire et Bilan

مقدمة

تحدد الميزانية الافتتاحية مركز المؤسسة المالي عند ابتداء العمل . ويمكن نظرياً عند انتهاء الدورة الحسابية وتسجيل جميع العمليات التي قام بها التاجر وضع الميزانية الجديدة التي تصور مركز المؤسسة في نهاية الدورة .

الا ان هذه الميزانية لاتعكس حالة المؤسسة بصورة صحيحة لان عناصر الموجودات والمطالب لاتتأثر فقط بالعمليات التجارية اليومية التي جرى تسجيلها بل هناك عامل الزمن بالاضافة الى ظروف اقتصادية معينة ينتج عنها تعديلات في قيم موجودات المؤسسة ومطالبها لا بد من اخذها بعين الاعتبار بصورة دورية . فالعناصر التي تتأثر بعامل الزمن والظروف الاقتصادية هي جميع الاموال الثابتة (عقارات ، اراضي ، اوائل ، الخ...) وما جرى تخزينه من بضائع ومواد اولية فضلاً عن الاموال التي ينتج عنها فوائد .

ومن جهة ثانية يمكن للتاجر أن يدفع مصاريف او يقبض ايرادات عن مدة تتجاوز الدورة الحسابية ، او ان هناك بعض المصاريف او الايرادات تعود الى الدورة الحسابية ذاتها الا أنها لم تدفع او تقبض بعد .

وفضلاً عن ذلك ، يمكن ان يمنع التاجر حسبيات الى الزبائن او ان يكتسب هذه الحسبيات من الموردين ، الا أن قيمة هذه الحسبيات لم يتفق عليها بعد في نهاية الدورة الحسابية ولم تسجل في حسابات الزبائن والموردين .

وأخيراً ، ان بعض الديون المتروية على الزبائن يمكن ان تكون متعذرة

التحصيل بسبب افلاس هؤلاء الزبائن وتوقفهم عن الدفع .
لذلك لا بد من مقارنة رصيد الحسابات مع الواقع في نهاية الدورة الحسابية
وتعديل بعض هذه الحسابات تبعاً لذلك ليصبح بالامكان وضع ميزانية
صحيحة وشاملة .

فالجرد هو جملة اعمال ينتج عنها وضع قائمة تفصيلية تتضمن قيم مختلف
عناصر الموجودات والمطالب بتاريخ الجرد . والهدف من ذلك تحديد
نتيجة الاعمال التي قام بها التاجر خلال الدورة الحسابية .
والدورة الحسابية هذه هي الفترة الفاصلة بين جردين متتاليين والمتعارف
عليه ان تكون مدة هذه الفترة سنة كاملة .

فيجب اذا القيام بالجرد في نهاية كل سنة وفي تاريخ ثابت ليصبح بالامكان
تحليل الحسابات واجراء مقارنة بين نتائج الدورات الحسابية المتعاقبة . وعلى
هذا نص قانون التجارة في المادة (١٦) الفقرة (ج) ان على كل تاجر ان ينظم
دفتر الميزانية والجرد مرة على الاقل في كل سنة .

اعمال الجرد : يتضمن الجرد أعمالاً متعددة يمكن تقسيمها الى نوعين
بحسب طبيعتها :

١ - الاعمال العملية : وهي عبارة عن احصاء موجودات المؤسسة ومطالبها
بصورة مادية وتقومها .

٢ - الاعمال الحسابية : وهي الآتية :

آ - تهيئة ميزان المراجعة تمهيداً لعمليات الجرد .

ب - تصحيح القيود وفقاً لنتيجة الجرد .

ج - وضع ميزان مراجعة بعد الجرد للتأكد من صحة تسجيل قيود
الجرد وترحيلها .

- د - استخراج الارباح او الخسائر .
- هـ - وضع ميزان بعد الجرد وبعد عمليات التوحيد لاستخراج الارباح او الخسائر . وهذا الميزان يتخذ أساساً لوضع الميزانية .
- و - وضع الميزانية في نهاية الدورة التي تظهر حالة المؤسسة .
- ز - تسجيل الميزانية وقوائم الجرد المادي وحسابي المتاجرة والارباح والخسائر في دفتر الجرد .
- ح - اقفال الدفاتر .
- ط - اعادة فتح الدفاتر للدورة الحسابية المقبلة . وتسجيل قيودها .